

مبادئ القانون

د. علي بن صالح الزهراني

أستاذ القانون التجاري والملكية الفكرية
والصناعية وبراءات الاختراع المساعد



نظام التعليم المطور للانتساب

كلية الحقوق

المحاضرة الثالثة

أنواع القواعد القانونية (٢)



عناصر المحاضرة

موضوع المحاضرة:

- القانون الخاص وفروعه
- القواعد القانونية الآمرة والمكملة

الهدف من المحاضرة:

- التعريف بالقانون الخاص وشرح فروعه المختلفة
- التعريف بالقواعد القانونية الآمرة والمكملة وكيفية التمييز بينهما.



فروع القانون الخاص

القانون الخاص : هو مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم العلاقات بين الأشخاص العاديين او بينهم وبين الدولة بصفتها شخصاً عادياً وليس بصفتها صاحبة سيادة وسلطان.

○ فروع القانون الخاص تشمل

القانون المدني - القانون التجاري

القانون البحري - القانون الجوي

قانون المرافعات المدنية والتجارية - قانون العمل

القانون الدولي الخاص.



فروع القانون الخاص

١- القانون المدني

❖ هو مجموعة من القواعد القانونية الموضوعية التي تنظم العلاقات الخاصة بين الأفراد ومن في حكمهم، إلا ما كان يدخل منها في نطاق فرع آخر من فروع القانون الخاص.

٢- القانون التجاري

❖ هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم الأعمال التجارية ونشاط التجار في ممارسة تجارتهم .



فروع القانون الخاص (يتبع)

٣- القانون البحري

❖ هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات الناشئة عن الملاحة البحرية.

٤- القانون الجوي

❖ هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات الناشئة عن الملاحة الجوية.

٥- قانون العمل

❖ هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقة القانونية بين العامل ورب العمل.

٦- قانون المرافعات المدنية والتجارية

❖ هو مجموعة القواعد القانونية المنظمة للسلطة القضائية، والإجراءات الواجب اتباعها في رفع الدعاوى المدنية والتجارية والفصل فيها، وتنفيذ الأحكام الصادرة في شأنها، وكيفية الطعن في الأحكام.



فروع القانون الخاص (يتبع)

٧- القانون الدولي الخاص

❖ هو مجموعة القواعد القانونية التي تحكم الجنسية والموطن ومركز الأجانب، بالإضافة إلى تحديد الاختصاص القضائي لمحاكم الدولة بالنسبة للعلاقات القانونية ذات العنصر الأجنبي، وتحديد القانون الواجب التطبيق عليها.



القواعد القانونية الآمرة والقواعد القانونية المكملة

١- القاعدة القانونية الآمرة:

❖ هي القاعدة التي لا يجوز الاتفاق على مخالفة حكمها.

٢- القاعدة المكملة

❖ القاعدة المكملة (المقررة أو المفسرة) هي القاعدة التي يجوز للمخاطبين بها الاتفاق على خلاف ما تقضي به.



معيّار التمييز بين القواعد الآمرة، والقواعد المكملّة

١- المعيار اللفظي :

❖ عادةً تكون عبارة عن أمرًا أو نهياً أو يترتب عليها أثرًا قانونيًا هو البطلان.

ومن الألفاظ المستخدمة في صياغة القاعدة الآمرة: يجب، و يلزم، ويتعين، وينبغي، ويمتنع، ولا يجوز أو لا يحق، وليس لأحد، ولا يجوز الاتفاق على خلاف ذلك، ولو اتفق على خلاف ذلك، ويقع باطلاً كل اتفاق يخالف ذلك

❖ وعلى العكس من ذلك لا تأتي صياغة القاعدة المكملّة في شكل فعل أمر أو نهى، ولا يترتب على مخالفتها البطلان؛

ومن الألفاظ المستخدمة في صياغة القواعد المكملّة : يجوز أو يحق، وما لم يتفق على خلاف ذلك، وما لم ينص الاتفاق على غير ذلك، وما لم ينص العقد على خلاف ذلك



معيار التمييز بين القواعد الآمرة، والقواعد المكملة (يتبع)

٢- المعيار الموضوعي (المعنوي)

❖ النظام العام والآداب

❖ يتميزان بطبيعة نسبية أو متغيرة، يختلفان بحسب المكان والزمان



مَشْرِقٌ
بِحَمْدِ اللَّهِ

